❁تجربة تعريب التعليم الأساسي في الجزائر
- نظرة نقدية -

✍ أ. فرحاتي العربي
أستاذ بقسم علم النفس
-جامعة باتنة-

مقاربة تاريخية:

كان للأسس الثلاثة (الفرنسية-التنصير-الاندماج) التي بنيت عليها السياسة التربوية الاستعمارية في الجزائر أثر بالغ على اللغة العربية والعقيدة الإسلامية، إذ مارست -من خلال منظومة تربوية وشبكة من المدارس- التشويه والتشكيك في الانتماء العربي الإسلامي للشعب الجزائري طيلة الغزو الثقافي الذي يعود في التاريخ الاستعماري الفرنسي للجزائر حسب (عبد القادر جغلول) إلى ميراث الجمهورية الثالثة[1]. وصدور مرسوم **1883** وهو المرسوم الذي يفضي بإنشاء شبكة محدودة من المدارس تتكفل بتحقيق أهداف استعمارية تتعلق بتفكيك وحدة الهوية الثقافية للشعب الجزائري وتحويل نعمة تنوعها إلى نقمة التضاد والصراع على مستوى الضمير الفردي والأنا الجمعي وفي مقدمة ذلك تشويه البعد العقيدي الإسلامي وما يتضمنه من تنوع في وسائله كاللغة بنوعيها العربي والأمازيغي، وتكوين جيل من المساعدين والأعوان للاستعمار من أبناء الجزائر ليتولى صياغة مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة وفقا لمبدأ العلمنة وتسويق الثقافة التغريبية في المؤسسات التعليمية خاصة.

وعلى الرغم من الرد الحضاري العنيف لجمعية العلماء المسلمين على هذه السياسة بإنشاء منظومة تربوية موازية مقاومة للخطة الثقافية الاستعمارية والتي ولدت جيلا هو الأكثر مقاومة للاستعمار بمفهومه الثقافي، إلا أن اللغة العربية في الجزائر منذ الاستقلال بقيت تعاني من آثار الثقافة الاستعمارية والمتجلي أساسا في الميراث النفسي والفكري والتشريعي الثقيل الذي صاحب بداية سنوات الاستقلال.

فبالنسبة للميراث النفسي فقد تجلى بوضوح في تجليات عقدة الغالب المنتصر في ضمير الفرد الجزائري، إذ أن ما كان منتظرا بعد الاستقلال من توظيف واسع لمفهوم الانتصار من حيث هو انتصار لقيم الإيمان والجهاد والحرية والإرادة الكلية والذات الحضارية في جميع مشاريعنا التنموية إلا أن بعض إفرازات اتفاقيات افيان اختزلت انتصار الثورة إلى مجرد إجلاء للقوات الفرنسية من أرض الجزائر تحت وقع ضربات المجاهدين وأفرغت بذلك انتصار الثورة من محتواها الفكري والعقائدي.

وبذلك عوضت فرنسا هزيمة الجندي الفرنسي بانتصار قيمها اللائكية التي أصبحت هي المفضلة للخروج من حالة التخلف –في نظر النخبة الإدارية المفرنسة الجزائرية– بدل الثقافة الإسلامية التي رفضت صراحة كبديل ثقافي تقدمت به جمعية العلماء المسلمين في برنامج طرابلس[2]. وبذلك تكرس الاعتقاد لدى النخبة المثقفة ذات النفوذ الإداري سمو اللغة الفرنسية والحضارة الغربية، ودونية اللغة والحضارة العربية الإسلامية، مما نشأ عنه حالة انهزام نفسي وانعدام الثقة بالنفس لدى المثقف بالثقافة العربية الإسلامية المنهزمة أمام نظيرة المشبع بالثقافة الفرنسية المنتصرة، بل تعدى الأمر إلى الخجل من هذه الثقافة المنهزمة لما نسب إليها من التخلف وعلق ذلك بضمير النخبة الجزائرية المفرنسة، وبذلك أفشل حدث انتصار الثورة في إزاحة عقدة الغالب المنتصر من البنية النفسية للفرد الجزائري.

وبالنسبة للميراث الاستعماري الفكري فقد تجلى أساسا في تكريس مبدأ العلمنة كأساس لتنظيم الحياة الثقافية ومنها المنظومة التربوية، ولما كانت اللغة العربية مرتبطة بالدين، وهو ما يتناقض ومبدأ العلمنة، كان لابد من فرض إحساس بضرورة تكريس اللغة الفرنسية كلغة للعلم والتعامل الإداري الرسمي، وقبول فكرة التخلي عن اللغة العربية وإزاحتها من مواقع التعامل الرسمي في الدولة وحتى العلمي، والإبقاء عليها كلغة شعبية لما يفرضه الحس الشعبي بالانتماء العربي الإسلامي.

أما بالنسبة للميراث التشريعي فقد تجلى أساسا في ما كرسته اتفاقيات افيان في شقها الثقافي، إذ تقضى في مجملها وتفرض التعاون الثقافي بين الجزائر وفرنسا بشكل يعزز التواجد اللغوي والثقافي لفرنسا في الجزائر المستقلة. وبذلك سمحت هذه الاتفاقية بإصدار منظومة تشريعية تصب كلها في تكريس اللغة الفرنسية وتثبيت تبوئها لمكانة السيادة التي احتلتها أيام الاستعمار على مختلف أجهزة الدولة، وهو ما سمح للنخبة الإدارية المفرنسة من التموقع في مراكز القرار الإداري والسياسي.

ومن الواضح أن هذا الميراث يعمل بعمق في اتجاه مضاد لقيم الحرية والانتماء الحضاري نحو تكريس التبعية والإنسلاخ الحضاري لدى الأجيال مما شكل تهديدا مباشرا لوحدة الأمة من حيث هي وحدة في اللغة والدين.

الحقل المفاهيمي:

يعد مفهوم التعريب في الجزائر من المفاهيم التي أفرزتها المشكلة الثقافية وتباينت حوله الآراء وتعرض لإسقاط أيديولوجي دوغماطي في كل المناقشات الوطنية منذ الاستقلال، وإذا كانت المشكلة الثقافية في الجزائر تتقاذفها أربعة مشاريع مجتمعية رئيسية متباينة ومتناقضة أحيانا، فإن التعريب تأثر بهذه المشاريع المجتمعية الرئيسية المطروحة في الجزائر وأخذ عدة مفاهيم متباينة ومتناقضة أحيانا تبعا لاختلاف وتناقض الأطر المرجعية الفكرية حول المسالة الثقافية.

– فمفهوم التعريب في ضوء مشروع الدولة الوطنية أو القطرية يعني جزأرة اللغة وعقلنتها كما جاء في كل مواثيق الرسمية إذ أن الخطاب الرسمي يحاول تثبيت وتوظيف اللغة العربية كلغة وطنية للتواصل الرسمي والشعبي، وأكثر انتماء للمحيط الثقافي المحلي.

وهو ما يعني تجريد اللغة من أي خلفية تاريخية أو ثقافية أو عقيدية خارج الدائرة القطرية.

– أما مفهوم التعريب في ضوء المشروع القومي العربي فيعني تعريب التعريب وعقلنته وتثقيفه أي صياغة وتوظيف اللغة العربية في كل المشاريع التنموية الجزائرية من حيث لغة للتواصل والتثاقف في ضوء الانتماء العربي، وهو ما يعني تضمين اللغة للقيم والتراث الثقافي التاريخي للأمة العربية بما يعزز وحدتها.

– أما مفهوم التعريب في ضوء المشروع الإسلامي فهو يعني أسلمة التعريب أي صياغة اللغة في ضوء المنظومة المعرفية الإسلامية والتجربة التاريخية الثقافية للأمة الإسلامية بغض النظر عن العرق والبيئة الجغرافية، وتضمين اللغة بعدها العقيدي بما يعزز قوة الانتماء للإسلام ويتيح فهما أفضل للقرآن وييسر الانفتاح على التراث عموما.

وأمام الإسقاط الأيديولوجي المتعصب على مفهوم التعريب، وتوظيف مفاهيمه كما لو كانت متناقضة أدى إلى انقسام جيل الاستقلال بين مؤيد للتعريب من حيث هو ضرورة حضارية ومعارض له من حيث هو مناقض للعصرنة والتحديث ومتحفظ حوله من حيث هو غير ذي أولوية، بل وتعدى الانقسام إلى الصراع مرير جعل مشروع استعادة اللغة العربية مكانتها الذي تبنته القيادة السياسية للدولة الجزائرية في مرحلة الاستقلال رهين ذلك الصراع، فيبرز في الساحة العملية التنفيذية بقدر نفوذ دعاته في السلطة السياسية والإدارية، ويختفي بقدر اختفائهم عن ذلك.

تعريب التعليم في ضوء الشرعية الثورية:

بفعل الإحساس الشعبي في الجزائر بالانتماء العربي الإسلامي، وبفعل ما شكلته مخرجات المنظومة التربوية الباديسية –كقوة ضاغطة– من وعي بحقيقة الانتماء ومخاطر الانغلاق على التراث لم يستطيع الميراث الثقيل المذكور أن يحيل دون استمرار مقاومة العلمنة والتغريب، وقد تجلى ذلك بوضوح في استمرار مدارس الجمعية ما بعد الاستقلال وتأسيس منظومة تربوية موازية للتعليم المدني المستحدث(3)، "تجسدت أساسا في إنشاء المعاهد الأصلية الإسلامية التي استطاعت –على الأقل– أن تحدث التوازن اللازم

في الصراع اللغوي وأن تعيق بعض الأهداف الطموحة للمشروع التغريبي والمتمثلة في إحداث القطيعة الابستمولوجية مع ماضي الأمة الحضاري سواء في بعده العربي، أو الإسلامي أو الأمازيغي.

وفي خضم بناء الدولة الوطنية ذات المضمون الاشتراكي وزحمة المشاريع التنموية والخطاب الأيديولوجي المعادي لفرنسا والليبرالية على العموم، سمح بظهور إستراتيجية التخلص من الرواسب الاستعمارية وهي الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال ولاسيما منذ ما اصطلاح عليه بالتصحيح الثوري **1965**. فقد أدرجت قضية استرجاع اللغة العربية مكانتها في كل المواثيق الرسمية ابتداء من برنامج طرابلس مرورا بميثاق **1964**. وانتهاء بميثاق ودستور **1976**. فكل هذه المواثيق نصت صراحة على ضرورة تعريب التعليم ولا سيما في مرحلته الابتدائية ولو بصفة تدريجية، مما عزز نفوذ دعاة التعريب وسمح بتمرير سياسة التوازن اللغوي للتخفيف من حدة الفرز اللغوي والأيديولوجي على المستوى المدرسي والاجتماعي وربط التعليم بالجذور الثقافية الشعبية. وتمكنت بذلك السياسة التربوية الوطنية من إدراج قضية استرجاع اللغة العربية المكانة اللائقة بها في المجال المدرسي من القضايا المستعجلة التي تكفلت بإنجازها وزارة التربية آنذاك[4]، وصاحب ذلك خطاب إيديولوجي مكثف لصالح التعريب. وأنشئت للمشروع ندوات وملتقيات ولجان ومؤتمرات ...الخ.

غير أن استرجاع اللغة العربية لمكانتها كمشروع خضع من الناحية الإجرائية لتجاذب مفاهيم التعريب المتناقضة من الناحية النظرية المعرفية، إذ لم يسمح لأي من هذه المفاهيم بالممارسة في ظل الشرعية الثورية إلا بما يلائم استراتيجية

التحديث والعصرنة في بناء الدولة الوطنية الجزائرية الحديثة، وواجهت الدولة مشكلة التعريب تحت ضغط الحس العربي كقضية محلية تخضع البيئة الجزائرية وظروفها السياسية والإمكانات المتاحة للدولة. وهو ما شكل جملة من المبررات لأعداء اللغة العربية مكانتهم من استبعاد كل تناول للمشكلة في أبعادها الحضارية والمعرفية وهو ما يشكل عائقا معرفيا للمشروع العلماني.

وبمبرر قاعدة الأولوية لبناء القاعدة المادية في المنهج الاشتراكي وفي ضوء التناول البيئي المحلي للمعرفة اللغوية، بدأ الغربيون يهمشون المشكلة بعد احتكارهم لها وانفرادهم بالرأي، وأعلن منذ **1965** بصفة رسمية بداية الشروع في تعريب التعليم بدءا بالسنة الأولى ابتدائي بصفة تدريجية ومعقلنة عبر المخططات الإنمائية (الثلاثي، الرباعي الأول، والرباعي الثاني) خلال الستينات وأوائل السبعينات. ومن المفارقة أن كل المشاريع التنموية في ضوء الشرعية الثورية وبناء الاشتراكية خضعت لمنهج التغيير الثوري إلا مشروع استرجاع اللغة الوطنية مكانتها فخضع لمنهج تكييف الإرث الاستعماري، ونفذ كما لو كان مسألة تقنية تتطلب الزيادة في أعداد المعلمين باللغة العربية، وترجمة المضامين التعليمية على المستوى الابتدائي إلى اللغة العربية وتكييفها وفقا للمحيط الاجتماعي وما تتطلبه السيادة الوطنية من مبادئ جديدة كالوطنية، والجزأرة ومناهضة الاستعمار.

ومن ثمة كانت النتائج ضعيفة نفوذ دعاة التعريب والإمكانات المرصودة له، إذ لم تتعد نتائجه حدود الزيادة العددية للمعلمين والتلاميذ باللغة العربية، فتشير البيانات الإحصائية المتعلقة بالتعليم إلى ضعف حجم الزيادة في عدد المعلمين والتلاميذ خلال السنوات الممتدة من العام الدراسي (**1962-1963**) إلى

(1976-1977) حيث انتقل عدد التلاميذ باللغة العربية من ... إلى ...وانتقل عدد المعلمين باللغة العربية من ....إلى....بالإضافة إلى توفير مستلزمات البيداغوجية المتعلقة بذلك كتوفير الكتاب المدرسي والمذكرات باللغة العربية، وشرع في ذلك تدريجيا ولم يتم تعريب التعليم الابتدائي بصفة نهائية إلا في سنة 1972. أين بدأ التحضير للإصلاح التربوي الشامل[5].

وتعد هذه النتائج ضعيفة بالمقارنة بالإمكانات المتوفرة آن ذاك حسب تصريحات وزير العدل آن ذاك وما يراه من توفر الوسائل لإنهاء عملية التعريب في السنوات الأولى من الاستقلال بكل سهولة[6].

ويعود ضعف نتائج التعريب طيلة مرحلة الشرعية الثورية إلى سببين رئيسيين هما.

1- السبب الإجرائي: ويتعلق بالتزام الدولة بكل ما تفرضه اتفاقيات افيان في شقها الثقافي من ضرورة التعاون مع فرنسا وما صاحب ذلك من الترويج لفكرة الإبقاء على الفرنسيين كمتعاونين خاصة في المجال التعليمي، وتدعم ذلك بصدور قانون 31 ديسمبر 1962. الذي ينص على استمرار الجزائر في تطبيق التشريع الفرنسي على المستويات إلا فيما يتعارض مع السيادة الوطنية[7]. فقد أدى ذلك إلى ممارسة الفرز اللغوي واستبعاد المثقفين باللغة العربية من كل مراكز النفوذ الإدارية والسياسية كما صرح بذلك رئيس الدولة آن ذاك[8]. بل تم فرنسة كثير من المعربين، وكثير من الوثائق باللغة العربية تحت ضغط متطلبات تولي المناصب الإدارية من الكفاءة في اللغة الفرنسية ومتطلبات التعامل الإداري من التوثيق باللغة الفرنسية بحجة أن اللغة العربية غير قادرة على استيعاب مستجدات الحداثة والعصرنة.

وبالفعل كانت هذه المبررات كافية لإقصاء اللغة العربية من مختلف المشاريع التنموية طيلة المرحلة الشرعية الثورية.

2- السبب الإبستمولوجي: ويتعلق بفشل الدولة القطرية التي تأسست في الجزائر بعد الاستقلال كمشروع مجتمعي ذو المحتوى الحداثي والمضمون الغربي العلماني لا سيما في صيغته الاشتراكية كرد فعن عن الليبرالية المرتبطة بالاستعمار وبديل عن مشروع استئناف الدور الحضاري في تحقيق أهدافها الكبرى المعلنة والتي يكن أن تختصر في الخروج من حالة التخلف واللحاق بالركب الحضاري للدول الغربية، ولم يكن مشروع التعريب بمنآى عن هذا الفشل.

ذلك أن طبيعة الدولة القطرية تقوم على الدوغماطية، وسياسة الفرز الإيديولوجي، وإقصاء الرأي الآخر، ولا سيما في حالة الشرعية الثورية وأحادية الحزب. فتناول الدولة للتعريب كمسألة تقنية خالية من بعدها الحضاري واحتكارها لمشروع التعريب نتج عنه بالضرورة فشل في تحقيق الذات الحضارية والأنا الجمعي أو التخفيف على الأقل من حالة الإحساس بالدونية لجيل الاستقلال والتخلص من التبعية اللغوية والثقافية للمشروع الغربي، فما كان منتظرا من مشروع استعادة اللغة العربية لمكانتها من استحداث الوصلة الحضارية المطلوبة لكل فعل تنموي لم يحدث بل استدرج الجيل -ضمن مشروع الفرنسة ولا سيما بعد إلغاء المعاهد الإسلامية والمدارس الحرة بحجة توحيد التعليم- لتمثل منظومة قيمية معرفية على طرفي نقيض من المنظومة القيمية الأصلية سواء في بعدها العربي أو الإسلامي أو الأمازيغي.

وتعمل على إعادة صياغة المحتوى النفسي لتقبل الاندماج والانفصال عن الذات الحضارية الأصلية وأصبح الجيل في غربة وطنية رهيبة. وانعكس ذلك بخيبة أمل شديدة ونمو فقدان الثقة في الخطاب الإيديولوجي، واستحدث وضع إشكالي تميز بالتناقض في المنظومة الثقافية وعزز الدوغماطية بشكل يهدد وحدة الشعب ككيان ثقافي ووحدة الأمة ككيان سياسي.

جعلت جيل الاستقلال يفكر في مقاومة الاندماج الجديد كما قاومه ورفضه الشعب بشدة أيام الاحتلال وقد ظهر ذلك في الاحتجاجات الشعبية والطلابية بدأت كإشعار بخطورة الوضع الثقافي واللغوي أيام الاحتجاج على المسألة الثقافية والتعريب كالربيع الأمازيغي– وإضرابات التعريب **1972** ثم **1978** في الجامعات وامتدت إلى المستويات الدنيا كما في إضراب **1987** الشهير. وهي الإضرابات التي نبهت السلطة السياسية إلى ضرورة الاستعجال لحسم المسألة الثقافية واللغوية على المستوى التعليمي على الأقل وشرع في تطبيق الإصلاح التربوي الشامل.

التعريب في ضوء الإصلاح التربوي الشامل:

منذ صدور الأمر التشريعي **16** أفريل **1976**. المتعلق بإصلاح التربية والتكوين في الجزائر تمكنت اللغة العربية من استرجاع مكانتها اللائقة بها في المنظومة التربوية الجزائرية ولاسيما في التعليم الأساسي والثانوي، واسترجاع اللغة العربية لمكانتها في ضوء هذا الأمر التشريعي كان كليا ولا غار عليه سواء كمادة تعليمية أو لغة للتدريس في جميع المواد التعليمية.

فمن حيث هي مادة تعليمية فقد اعتبرت في الإصلاح التربوي الأخير وبناء المدرسة الأساسية من المواد الخطية الأساسية، إذ حظيت باهتمام بالغ من طرف واضعي البرامج التعليمية، فقد استأثرت من حيث الزمن بحصة وافرة تمكن التلاميذ من استيعاب أكبر قدر ممكن لأساسياتها سواء على مستوى أساسيات التحكم في إتقان الخطاب الشفوي أو على مستوى أساسيات التحرير أو الكتابة، إذ خصص لها سبعة ساعات أسبوعيا، وساعة للاستدراك وهي بذلك تشغل المرتبة الأولى مع مادة اللغة الفرنسية.

ومن حيث المحتوى التعليمي فقد تنوع وشمل أربعة مواد وأنشطة وهي (دراسة النص، التعبير الشفوي، التعبير الكتابي، القواعد)، وتوزيع محتوى اللغة العربية على هذه الأنشطة والمواد صمم ليمكن خريجي التعليم الأساسي في النهاية من التعامل بها في الحياة اليومية والتكيف مع مستخدمات المحيط الاجتماعي والتكنولوجي.

فبالنسبة لمادة دراسة النص تمكن الأطفال من تعلم ألوان التراكيب اللغوية، والقدرة على تحليل النص واستخراج المعاني ...الخ، وبالنسبة لمادة التعبير فهي تدرب الطفل على استعمال الصيغ المتنوعة والملائمة في التواصل مع الآخرين مشافهة أو كتابة، وبالنسبة لنشاط القواعد يمكن تلميذ المدرسة الأساسية من معرفة واكتساب التراكيب النحوية للغة العربية، كما تتيح فرص الإثارة وتعلم الحوار أثناء التدريس، إذ يتألف نشاط القواعد من المواضيع النحوية التي يتوقع بتحصيلها أن يتمكن التلميذ من معرفة التراكيب المختلفة للجملة في اللغة العربية بمختلف صورها ومكوناتها.

وقسم زمن تدريس مادة اللغة العربية على ثمانية وعشرين وحدة تدرس على مدار السنة الدراسية وتضمنت كل وحدة عدة حصص موزعة حسب أهمية كل مادة، فخصص لكل مادة حصة وحدة إلا مادة القواعد فقد خصص لها حصتان في كل وحدة.

جدول يبين توزيع الحصص والمواد وأنشطة مادة اللغة العربية للسنة السادسة:

الوحدات والحصص	توزيع الحصص على المواد والأنشطة							
إجمالي الوحدات	28	دراسة النص		التعبير الكتابي		التعبير الشفهي		القواعد	
عدد الحصص في كل وحدة		في كل وحدة	الجملة	في كل وحدة	الجملة	في كل وحدة	الجملة	في كل وحدة	الجملة
إجمالي الحصص	140	1	28	1	28	1	28	2	56

ويعتمد في تدريس هذه المادة على الطريقة الهربرتية، كما هو واضح في خطوات سيرورة درس القواعد الواردة في كتاب المعلم[9]، والتي تبدأ من التمهيد ثم العرض والتحليل، ثم الربط ثم الاستنتاج والتعميم ثم التطبيق. ويستعين المعلم في تطبيق هذه الخطوات على المذكرات الوزارية أولا ثم خبرته الشخصية.

ومن حيث هي لغة للتعليم، فقد اعتبرت اللغة العربية في الإصلاح التربوي الشامل مبدأ من مبادئ المنظومة التربوية واللغة الرسمية الوحيدة للتدريس في جميع مراحل التعليم وفروعه وجاءت كمبدأ أساسي من مبادئ المنظومة التربوية الجديدة لعدة اعتبارات أهمها:

1-اللغة العربية هي اللغة الأصلية الرسمية سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى الرسمي، كما تؤكد ذلك مواثيق الأمة أو على المستوى التاريخي والحضاري كما تؤكد ذلك معظم الدراسات اللغوية التاريخية[10]. ولذلك تعتبر من أهم مقومات الشخصية الوطنية، إذ بدونها لا يمكن الحفاظ على شخصية وفهم الثقافة والحضارة العربية الإسلامية التي هي صميم كياننا النفسي والعقائدي والاجتماعي.

2-القضاء على خطر الازدواجية اللغوية وانقسام نظام التعليم وما يترتب عنه من انقسام في الفكر وتمييز صريح في الحظوظ والفرص التعليمية بين أبناء المجتمع الواحد، وهي ظاهرة طالما عانى منها الجهاز التربوي طيلة المرحلة السابقة منذ الاحتلال، وبقيت على ما هي عليه إلى غاية الشروع الفعلي لتوحيد التعليم لغويا رغم إجماع معظم العلماء والتربويين على أن الانقسام اللغوي يؤدي بالضرورة إلى الانقسام الفكري، ومن بينهم نيقولاس هانز الذي يرى أن الازدواجية لا تنتج إلا العقل المبلل[11].

3-حاجة المجتمع إلى الوحدة الوطنية التي أصبحت مهددة بانقسام الجيل إلى معرب ومفرنس تبعا لانقسام التعليم إلى نمط ثقافي مفرنس وآخر مزدوج والآخر معرب.

4-ضرورة تجاوز مرحلة الارتياب والشك والحيطة من تبني اللغة العربية كلغة حضارية وتقنية، وهي المرحلة التي ميزت النظرة التقييمية للغة العربية منذ الاستقلال والتي تعود في أصلها إلى الفترة الاستعمارية وما نشأ عنها من تخلف رهيب للمجتمع الجزائري.

التقليدية التي رافقت مرحلة الاستقلال حول إمكانية اللغة العربية وأثره التشكيك حول قدرتها على مسايرة التطورات الحديثة للتقنية والاستيعاب الحضاري(12). كانت بمثابة عائق كبير أما أي محاولة جادة لتمكين اللغة العربية وتعميمها في جميع مجالات الحياة العامة.

وضرورة التخلص من هذه التساؤلات التي لا تعدو أن تكون مظهرا من مظاهر عقدة الغالب المنتصر، كان لا بد من إدراج اللغة العربية وحدها كلغة تدريس في جميع مراحل التعليم وفروعه المختلفة.

5-على الرغم من الصعوبات والتحديات التقنية التي تواجهها اللغة العربية وظالة الترجمة وقلة مجالات استخدامها وسوء استعمالها، فان الدراسات أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن بنية اللغة العربية وما تمتاز بها من سعة وخصوبة ومرونة يمكنها من تجاوز هذه الصعوبات والتكيف مع التقنيات الحضارية الجديدة[13]. ذلك فضلا عما أثبتته التجارب التاريخية لمختلف الأمم والشعوب من أن تطور أي لغة ونموها يتوقف أولا وأخيرا على مدى تمكينها من مسايرة التغيرات الاجتماعية في جميع مجالات الحياة. وإضافة إلى هذه المبررات والاعتبارات التي تجعل اللغة العربية هي وحدها لغة

التدريس في الجزائر، هناك مبررات أخرى لا تقل أهمية عن التي ذكرت كأصالة هذه اللغة من الناحية التاريخية والناحية الفكرية والعقائدية فقد أثبتت الدراسات أن اللغة العربية هي وحدها القادرة على تجميع وتحديد لسان شعوب العالم العربي منذ الفتوحات الإسلامية الأولى[14]. إضافة إلى ارتباطها المباشر بالعقيدة الإسلامية جعلها من بين المقدسات الإسلامية.

فلهذه الاعتبارات وغيرها أدرجت اللغة العربية كأهم مبدأ من مبادئ السامية للمنظومة التربوية الجديدة، وتبقى مكانة اللغات الأجنبية في النظام التعليمي لا يتعدى تعلمها الحد الأدنى الذي تفرضه ضرورة التعاون والتفاهم بين شعوب العالم وضرورة اطلاع الأجيال على نفاقات وإنتاجات غيرهم من شعوب العالم، وبذلك يصبح تعلم اللغات الأجنبية، اختياريا في المدرسة الأساسية الجزائرية، وانتزعن بذلك صفة الإجبارية في تعلم اللغة الفرنسية التي كانت تتمتع بها منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر **1930**م.

وإذا كانت المنظومة التربوية في صيغتها الجديدة قد تجاوزت مرحلة التردد والتساؤلات حول توظيف اللغة العربية كلغة تدريس وحدها في جميع مراحل التعليم من حيث المبدأ للاعتبارات المذكورة آنفا، فإن اللغة العربية لم تتلخص بعد من بعض التساؤلات التي تثار وتطرح حول كيفية تناولها كلغة التدريس في جميع مراحل التعليم من حيث التطبيق، وهي في الحقيقة تساؤلات لا تخرج عن إطار التساؤلات التقليدية حول مسألة منهجية التحديث والتجديد وما يترتب عن ذلك من صراع حول تساؤلات الأصالة والتجديد.

وفحوى هذه التساؤلات التي تثار من حين لآخر هي أن نتناول اللغة العربية كلغة تدريس في المدارس تناولا وظيفيا بحيث تربط الطفل بواقعه الاجتماعي المادي المحسوس وبالتغيرات التقنية الحديثة حتى يتيسر للأجيال التكيف مع العالم التكنولوجي الحديث والأساليب الحضارية الحديثة؟ أم نتناول للغة العربية تناولا تجريديا يربط الطفل بعالم القيم الاجتماعية والمثل العليا والعقيدة الإسلامية والتراث الفكري والحضاري للأمة الجزائرية، حتى تتمكن الأجيال من فهم هذا التراث العريق وتطوير منتجات الأسلاف.

ففي التناول الأول يمكن الأجيال من التكيف مع التغيرات الحضارية في عالم التكنولوجيا ويتطلب ذلك الاستمرارية في إثراء اللغة العربية بالحديد الذي يطرأ عل التقنيات وسرعة الترجمة وإدراجها بصفة مستمرة في المناهج الدراسية، كما يتطلب إدراج لغة المعاملات اليومية السائدة في مختلف المؤسسات العمومية وغيرها في المناهج التعليمية.

ومبرر هذا التناول هو ضرورة ربط الأجيال بمحيطهم البيئي وتعليمهم أساليب التخاطب والتفاهم وكيفية قضاء حوائجهم اليومية بجانب ضرورة نشر الثقافة التكنولوجية الحديثة، إذ أن من أهم مبادئ المدرسية الحديثة هو تكييف البرامج التربوية واللغة وفقا لمقتضيات الحياة اليومية التي يعيشها المواطن والحياة المهنية التقنية التي يعيشها العامل في المصالح والمعامل كما بينها ذلك آنفا.

أما التناول الثاني فيمكن الأجيال من سهولة التواصل الحضاري والثقافي وييسر لهم الاطلاع على التراث ويضمن اندماجهم في نظام القيم ويبرز في تكوينهم الثقافي التصور العقائدي الصحيح. ولذلك فهو يركز على تعلم كمضمون حضاري وعقائدي من خلال

نصوص لغوية يبرز فيها نظام القيم والعقيدة الإسلامية من غيرها.ومبرر هذا التناول هو ضرورة المحافظة العقائدي والفكري للأجيال وتوظيف التراث الحضاري للأمة باعتباره من أهم شروط التوليد الحضاري وحماية الأجيال من الانسلاخ الفكري والعقائدي.

وفي ضوء هذا الطرح المتناقص في ظاهرة لقضية اللغة العربية، تصبح اللغة في ضوء التناول الأول مجردة من مضمونها الحضاري والعقائدي وتبقى لغة فنية في المدرسة ولا تتعدى حدود تدريب الأطفال عليها كتابة ومشافهة بقدر ما تفرضه الحياة اليومية من تعلم الخطاب والحوار وضرورة مواكبة التقنية الجديدة والوسائل التكنولوجية الحديثة المستعملة ومجمل ما يعنيه ذلك هو تدريس اللغة العربية من أجل فهم وتعلم بعض وسائل الحضارة الفنية والتكيف المستمر مع الجديد في عالم التقنية، كما تصبح اللغة مجرد وسيلة لنقل المعارف والمنتجات العلمية للشعوب المتحضرة وإهمال صريح للغة التراث وقضية ارتباط الأجيال بماضيهم الثقافي والحضاري.

أما في ضوء التناول الثاني فتصبح اللغة العربية في المدرسة لغة تراثية وفكرية وأدبية منفصلة، عن الواقع الاجتماعي ولا سيما المادي منه ومرتبطة أكثر بنظام القيم والعقيدة والماضي الثقافي العريق، ويعني ذلك تدريس اللغة العربية واستعمالها من أجل تعلم أكثر لنظام القيم والعقيدة ولهم التراث الحضاري العريق والمحافظة على بعض الأنساق الاجتماعية المتآلفة وفي ذلك إهمال صريح للغة الفنية والمعاملات اليومية وفضل الأجيال عن المفاهيم التقنية الجديدة.

وإذا كانت المنظومة التربوية الجديدة قد أبرزت أهمية اللغة العربية كلغة وظيفية ترتبط أكثر بأساليب المعاملات اليومية وظروف الحياة الاجتماعية ومشكلاته التقنية فان ذلك

يؤدي بالضرورة إلى تفريغ اللغة العربية من محتواها الحضاري والعقائدي وتحويلها إلى مجرد وسيلة لتسيير فهم المعطيات العلمية الحديثة للأجيال كما تصبح أداة جيدة لنقل المعارف العلمية والمفاهيم التقنية لمنتجات غيرنا وفي ذلك خطر على أجيال من الانسلاخ الفكري وتعميق الهوة بين انتماءاتهم العقائدية وتراثهم الثقافي، وبين مفردات لغتهم المدرسية التي لا تعبر إلا عن منتجات غيرهم وما يجري من أساليب التخاطب في مجال الحياة اليومية للمجتمع.

ومن ثمة تأتي خطورة هذا التناقص السائد في كيفية تناول مفهوم مبدأ اللغة العربية كلغة وطنية ولغة وحيدة للتدريس وتستند الخطورة في هذا المتناول الوظيفي المحلي المتطرف للغة العربية حينما ترتبط أكثر بالبيئات المحلية الضيقة وتطعيمها من حين لآخر اللهجات المحلية، وقد أظهرت الدراسات العلمية المتعلقة بالخطورة من مثل هذا التناول الوظيفي والمتقوقع حول البيئات المحلية الضيقة.

ومن أهم هذه الدراسات تلك التي قامت بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي أثبتت وجود التباعد اللغوي التباعد اللغوي بين أبناء الوطن العربي على مستوى المدارس الرسمية، فقد وجد أن المفردات اللغوية التي تناولها الكتب المدرسية في الابتدائي متباينة بشكل كبير. فمن بين **534782** كلمة منها فقط **38911** موجودة والباقي مختلفة تماما بين اثني عشر قطرا عربيا.

فمثل هذا الاختلاف قد يؤدي مستقبلا إلى التباعد اللغوي وظهور ما يسمى باللغات العربية على المستوى الرسمي المدرسي. وفي هذا خطورة كبيرة لفقدان الأرضية الأساسية للإطار الفكري الوحدوي بين هذه الشعوب العربية بسبب الابتعاد التدريجي في لغة

التدريس عن اللغة العربية[15]. ويرجع هذا التناقض في نظرنا إلى الحلقة المفقودة بين مفهوم الأصالة والتجديد في البناء الفكري العربي والسياسات الحديثة لتحديث الوطن العربي.

ويبرز الحل عندئذ في إعادة بناء التربية عموما كضرورة حضارية تقتضيها ضرورة انتشال الأمة من الهامشية وتجديد وسائلها الذاتية من أجل الاستمرارية الحضارية في ضوء حاجات الأمة المتجددة بتجدد الوسائل الحضارية والتقنية.

الهوامش

1-عبد القادر جغلول.تاريخ الجزائر الحديث. دراسة سوسيولوجية. ت.خليل أحمد خليل. ط2. دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1982. ص.77

2- أحمد بغلي السيد.جوانب من سياسة الجزائر الثقافية.دون ذكر الطبعة.اليونسكو، باريس،1980. ص 14.

3- ونعني به النظام التعليمي الموروث عن العهد الاستعماري، وعملت وزارة التربية الوطنية على تكييفه مع المبادئ الوطنية الجديدة وما تتطلبه مرحلة الاستقلال والسيادة الوطنية.

4- ينظر: أحمد طالب الإبراهيمي. من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962-1972.دون ذكر الطبعة، ت.حنفي بن عيسى.ب.ت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص167-.169

5- بوعلام بن حمودة. مجلة الأصالة. عدد 18. نوفمبر 1974. ص18. نقلا عن لطفي أحمد بركات، التربية والتقدم في الوطن العربي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1979م.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق الجزائر. 1964.ص .93

7- يراجع الخطاب الافتتاحي لهواري بومدين في الندوة الوطنية الأولى للتعريب المنعقدة يوم 14. 5. 1975. الجزائر (وثيقة أو منشور).

8- تطبق الطريقة بشيء من التعديل وفي نظام الاشتراط (المثير والاستجابة).

9- صلاح الدين الشريف، وآخرون، كتاب المعلم (قواعد وتمارين اللغة)، السنة السادسة من التعليم الأساسي 1993-1994، وزارة التربية الوطنية، المعهد التربوي الوطني (مختلف الدروس).الجزائر.

10- أنظر: عبد العزيز بن عبد الله. تطور الفكر في المغرب الحديث.لسان العرب، بيروت، ص31-45.

11- أنظر:د/تركي رابح: أصول التربية والتعليم. ط1 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة1982م ص 295-297.

12- أنظر:عبد الرحمن سلامة. التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية.ط1.مكتبة الشعب. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر.1981. ص42-54.

13- حنفي بن عيسى. اللغة العربية الحديثة والتحدي التقني. مجلة ثقافية. العدد 95. السنة السادسة عشر. سبتمبر أكتوبر 1986م. ص229.

14- محمد راجي لزغول. ازدواجية اللغة العربية. أنظر في حاضر اللغة العربية وتطلع نحو مستقبلها في ضوء الدراسات اللغوية. المورد المجلد العاشر. العراق، العدد الثاني 1985م. ص22.

15- نبيل مغربي. مفاجأة اللغة العربية. مجلة المستقبل.العدد441، السنة التاسعة، دار الصحافة، بيروت، لبنان، 1985.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾

سورة فاطر، الآية 28 .